النزاع الحدودى البحرى بين الصومال وكينيا وتداعياته على أمن منطقة القرن الأفريقى

د. ياسمين أحمد اسماعيل صالح *

مستخلص

يُعد النزاع الحدودى البحرى بين الصومال وكينيا من أهم النزاعات التى شهدتها منطقة القرن الأفريقى، لما ينطوى عليه من تعقيدات أدت الى توتر العلاقات بين البلدين، وتراجع الجهود المبذولة من الطرفين لمواجهة حركة شباب المجاهدين الصومالية، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى تعزيز نشاط الإرهاب وزعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى. لذا جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على طبيعة هذا النزاع، والذى يتمثل فى الخلاف بين البلدين بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما، والذى قاد إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل فى النزاع القائم بين الصومال وكينيا، ومن ثم جاء التركيز على موقف القانون الدولى من قضية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، مع الإشارة إلى القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين البلدين، والذى فرض العديد من التداعيات على طرفى النزاع خاصةً فى ظل الأوضاع السياسية التى تشهدها البلدين، والتى أفرزت أنماط مختلفة من التفاعلات الداخلية فى كلا البلدين، من شأنها أن تؤثر على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى .

كلمات مفتاحية: النزاع– ترسيم الحدود البحرية – اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار١٩٨٢ – محكمة العدل الدولية– أمن منطقة القرن الأفريقى.

Abstract:

The limited maritime dispute between Somalia and Kenya is one of the most important disputes in the Horn of Africa region because of the complications that are developing on it that have strained relations between the two countries and the decline of efforts made by both parties to confront the Somali Youth Mujahideen Movement, which would lead to the

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بنى سويف

- Email: Yasmine.ahmed@eps.bsu.edu.eg

promotion of terrorist activity, destabilize Security and stability in the Horn of Africa region. Therefore, this study came to shed light on the nature of this dispute, which is represented by the dispute between the two countries regarding the delimitation of the maritime boundaries between them, which led to recourse to the International Court of Justice to adjudicate the dispute between Somalia and Kenya. It therefore focused on the position of international law on the issue of the delimitation of the maritime boundaries between the two countries, with reference to the decision issued by the International Court of Justice on the dispute between the two countries, which imposed many repercussions on both sides of the dispute, especially in light of the political situations in the two countries, which have given rise to patterns Different from internal interactions in both countries, which will affect the security and stability of the Horn of Africa region.

Key Words:

Dispute-Maritime Delimitation-United Nations Convention on the law of sea 1982-International Court of Justice-Horn of Africa security

مقدمـة:

شهدت العلاقات الكينية الصومالية توتراً فى ظل نزاع قائم بين الطرفين حول منطقة بحرية تمتلك كميات من النفط والغاز، وذلك وفقاً لما أشارت إليه شركات التنقيب الأوروبية من وجود ثمانية مواقع معدة للتنقيب قبالة الساحل. إذ قامت كينيا بمنح شركة "توتال" الفرنسية، و"أنادركو" الأمريكية، و"إنى"الايطالية حق التنقيب فى أربعة من تلك المواقع، مما دفع الصومال بعد تعثر المفاوضات بين الطرفين إلى التقدم بدعوى رسمية فى أغسطس ٢٠١٤ إلى محكمة العدل الدولية ضد كينيا للفصل فى هذا النزاع الحدودى البحرى، وفى الثانى عشر من أكتوبر٢٠٢١، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الفاصل فى النزاع القائم بين الصومال وكينيا، والذى يؤكد على أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها فى المحيط الهندى، والبالغ مساحتها ١٠٠ ألف كيلو متر مربع،الأمر الذى أثار حفيظة كينيا. إذ رفضت هذا القرار، كما أعلن الرئيس الكينى أوهورو كينياتا أن بلاده لن تتنازل عن جزء من أراضيها، مؤكداً على إلتزام حكومته بحماية السلامة الاقليمية للبلاد، الأمر الذى ينذر بوجود تداعيات خطيرة على أمن المنطقة.

لذا جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على طبيعة النزاع، وموقف القانون الدولى من قضية ترسيم الحدود البحرية بين الصومال وكينيا، مع الإشارة إلى قرار محكمة العدل الدولية بشأن

هذا النزاع، وردود الأفعال المتباينة لطرفى النزاع إزاء هذا القرار، وتداعياته على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى.

المشكلة البحثية :

شهدت منطقة القرن الأفريقى نزاعاً حدودياً بحرياً بين الصومال وكينيا حول منطقة بحرية فى المحيط الهندى تبلغ مساحتها ١٠٠ ألف كيلو متر مربع، وتمتلك كميات من النفط والغاز ، وذلك وفقاً لما أشارت اليه شركات التنقيب الأوروبية ، والتى منحتها كينيا حق التنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة، الأمر الذى أثار حفيظة الصومال ، ودفعها إلى التقدم بطلب إلى محكمة العدل الدولية للفصل فى النزاع القائم بين الطرفين. إذ أصدرت المحكمة قرارها فى ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، والذى يقضى بأحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها، وهنا رفضت الحكومة الكينية الإمتثال لقرار المحكمة، كما أعلن الرئيس الكينى"أوهور كينياتا" أن القرار " سينعكس على المكاسب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وربما يؤدى إلى تفاقم حالة السلام والأمن فى منطقة القرن الأفريقى الهشة"، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، وتعقد الأوضاع الأمنية فى الصومال وكينيا، وتراجع الجهود المبذولة من الطرفين لمواجهة حركة شباب المجاهدين الصومالية، وبالتالى تعزيز نشاط الارهاب وزعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى.

لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب على تساؤل رئيسى وهام : ماهى تداعيات النزاع الحدودى البحرى القائم بين الصومال وكينيا على أمن منطقة القرن الأفريقى؟

ويتفرع عن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية:

- ماهى طبيعة النزاع القائم بين الصومال وكينيا؟
- ماهى الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقى؟
- ماهى أهم الحجج القانونية التى صاغها الطرفان بشأن النزاع ؟
- كيف يتم ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين الصومال وكينيا وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢؟
- ماهى حيثيات القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا؟
- ماهو موقف الصومال وكينيا من قرار محكمة العدل الدولية الصادر بشأن النزاع القائم بينهما؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة فى توضيح تداعيات النزاع الحدودى البحرى القائم بين الصومال وكينيا على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى عامةً، والتى تحتل موقعاً استراتيجياً وأهمية عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة ، جعل منها موضع تنافس للعديد من القوى الدولية والإقليمية .إذ تباينت ردود أفعال كلاً من الصومال وكينيا تجاه القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بينهما، والذى يؤكد على أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من

المنطقة البحرية المتنازع عليها فى المحيط الهندى، فقد حظى القرار بترحيب من جانب الصومال على المستوى الرسمى والشعبى، بينما رفضت كينيا الامتثال لهذا القرار، الأمر الذى يُنذر بإحتمالية التصعيد بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، فقد تشهد منطقة القرن الأفريقى نزاعاً حدودياً على غرار النزاع الحدودى بين أثيوبيا واريتريا على منطقة "بادمى" من شأنه أن يؤدى الى توتر العلاقات بين البلدين، وتعقد الأوضاع الأمنية فى الصومال وكينيا، وزعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

-التعرف على طبيعة النزاع الحدودى البحرى القائم بين الصومال وكينيا.

-التعرف على منطقة القرن الأفريقى، وماتتميز به من أهمية جيواستراتيجية.

-مناقشة أهم الحجج القانونية التى صاغها الطرفان بشأن النزاع.

-التعرف على الموقف القانونى من قضية ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين الصومال وكينيا.

-التعرف على حيثيات القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا.

-التعرف على موقف كلا البلدين (الصومال – كينيا) من قرار محكمة العدل الدولية الصادر بشأن النزاع القائم بينهما.

-مناقشة تداعيات النزاع على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة، تم الاعتماد على منهج المصلحة الوطنية، والذى يُعد من أهم المناهج المستخدمة فى دراسة العلاقات الدولية، حيث يركز على مفهوم المصلحة الوطنية ، وهو من المفاهيم المحورية للنظرية الواقعية، فالمصلحة الوطنية للدولة هى التى تحدد سلوك الدولة فى سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تصادم المصالح الوطنية للدول من شأنه أن يؤدى إلى إندلاع الصراعات بين هذه الدول، ففى ضوء ماأشارت إليه شركات التنقيب الأوروبية من احتمالية وجود كميات من النفط والغاز فى المنطقة البحرية المتنازع عليها بين الصومال وكينيا، سعى الطرفان إلى عرض رؤية كلاً منهما لكيفية ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين الطرفين، وذلك للإستفادة من الثروات الاقتصادية والطبيعية الكامنة بالمنطقة المتنازع عليها لتحسين الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين، وبعد فشل المفاوضات بين طرفى الأزمة، لجأت الصومال إلى محكمة العدل الدولية للفصل فى هذا النزاع . إذ أصدرت قرارها بأحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها، الأمر الذى أثار حفيظة كينيا، إذ يترتب على هذا القرار إلغاء العقود التى أبرمتها كينيا مع الشركات الأوروبية للتنقيب عن النفط والغاز بالمنطقة، وبالتالى سيضر ذلك بالمصالح الحيوية الاقتصادية لكينيا، فضلاً عن التعويضات التى قد تطالب بها هذه الشركات. لذا قد تشهد منطقة

القرن الأفريقى نزاعاً حدودياً على غرار النزاع الحدودى بين أثيوبيا واريتريا على منطقة "بادمى" من شأنه أن يؤدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، وتعقد الأوضاع الأمنية فى الصومال وكينيا، وتراجع الجهود المبذولة

من الطرفين لمواجهة حركة شباب المجاهدين الصومالية، وبالتالى تعزيز نشاط الإرهاب وزعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى.

كما تم الاعتماد على المنهج القانونى، والذى يركز على دراسة القواعد القانونية التى تحكم علاقات الدول مع بعضها، أو مع غيرها من أشخاص القانون الدولى، وتحدد حقوق وواجبات كل منهم. لذا يختلف هذا المنهج عن باقى مناهج العلوم الاجتماعية، وخاصةً علم العلاقات الدولية، فالمجتمع الدولى الحالى تحكمه المصلحة الوطنية المدعومة بالقوة أكثر من القواعد القانونية .

لذا تم الإعتماد على هذا المنهج فى توضيح الموقف القانونى من قضية ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين الصومال وكينيا ، مع الإشارة إلى طبيعة الوظيفة القضائية لمحكمة العدل الدولية فى إصدار قرار بشأن أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها فى المحيط الهندى، وكذا أيضاً الطبيعة الإلزامية لقرار محكمة العدل الدولية الصادر بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا، وآليات تنفيذ القرار فى حال رفض أحد طرفى النزاع الإمتثال للحكم القضائى الصادر عن محكمة العدل الدولية.

الاطار النظرى للدراسة :

تُعد النزاعات على الحدود البحرية من أهم النزاعات على المستوى الدولى ، وذلك لتعلقها بمقدرات الشعوب، وثرواتها الإقتصادية الكامنة فى المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدولة الساحلية. لذا جاء التركيز على ماهية نزاعات الحدود البحرية، وذلك بالإشارة إلى المقصود بنزاعات الحدود البحرية ، مع توضيح طبيعة هذه النزاعات ، وأسبابها.

أولاً:ماهية نزاعات الحدود البحرية :

أضحى تعيين الحدود البحرية أمراً هاماً وضرورياً، نظراً لتفاقم مثل هذا النوع من النزاعات .إذ ساهم التطور التكنولوجى فى توجيه البشرية نحو الثروات الحية والمعدنية الكامنة فى البحار،اللازمة لسد احتياجات الشعوب والحكومات، خاصةً فى ظل تزايد عدد السكان، وتوفير سبل ومصادر للعيش يأتى فى مقدمتها الغذاء. لذا كان من الأهمية بمكان التطرق إلى النقاط الأتية :

أ- التعريف بنزاعات الحدود البحرية :

يُقصد بالنزاع فى معناه العام، وجود تعارض بين ادعاءات ومصالح قائمة، حيث يقوم كل طرف بعرض وجهة نظره، وتقديم الحجج التى تدعم هذه الإدعاءات، ويصبح هذا التعارض مصدراً للتوتر متى انتقل الخلاف من الجانب النظرى إلى الجانب العملى .

ويُقصد بالنزاعات الدولية الإدعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر[١] ، والتى يتطلب حلها وفقاً لقواعد تسوية المنازعات الدولية الواردة فى القانون الدولى[٢] .

ونزاعات الحدود الدولية هى تلك الخلافات التى تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها.

هذا وتتمثل نزاعات الحدود البحرية فى الخلاف الذى ينشأ بين الدول المتجاورة سواء كانت متجاورة أو متلاصقة بشأن تعيين خط الحدود الفاصل بين الأطراف المعنية ، ومن ثم هناك شروط لابد من توافرها فى نزاعات الحدود البحرية :أن يكون أطرافها دولاً، وأن يكون الخلاف حول تعيين خط الحدود الذى يفصل الإمتدادات البحرية بين دولتين أو أكثر[٣].

ب- طبيعة نزاعات الحدود البحرية:

اختلف الفقه الدولى حول الطبيعة القانونية للنزاعات الدولية ، فقد درج البعض إلى تقسيمها إلى: نزاعات قانونية، ونزاعات سياسية .

النزاعات القانونية، هى تلك النزاعات التى يتم إحالتها إلى القضاء الدولى للفصل فيها، أما النزاعات السياسية، هى تلك النزاعات التى يقبل أطرافها تسويتها بالطرق السياسية بعيداً عن أحكام وقواعد القانون الدولى، وهنا تبدو التفرقة بين النزاعات السياسية والقانونية مسألة نسبية، إذ يتوقف الأمر على قبول أطراف النزاع اما إحالته للقضاء الدولى لتطبيق أحكام وقواعد القانون الدولى أو قواعد العدل والانصاف، أو قبول تسويته بالطرق السياسية كعرضه على لجنة توفيق أو وساطة[٤] .

هذا وتُعد نزاعات الحدود البحرية ذات طبيعة مختلطة، إذ تتطلب لتسويتها إلى جانب أحكام وقواعد القانون الدولى، تطبيق الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والتاريخية وغيرها[٥] .

ثانياً:أسباب نزاعات الحدود البحرية:

تتعدد أسباب نزاعات الحدود البحرية وتختلف من نزاع حدودى بحرى لآخر، لذا جاء التركيز على أهم هذه الأسباب وأكثرها شيوعا ، وذلك على النحو التالى :

أ- الأسباب الاقتصادية:

تمتلك البحار العديد من الثروات الحية والمعدنية ، والتى تتنافس الدول المطلة عليها للسيطرة على مثل هذه الثروات، لما لها من أهمية اقتصادية كبيرة ، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى توتر العلاقات بين الدول، ويكون سبب فى نشوب العديد من نزاعات الحدود البحرية، من أمثلة هذه النزاعات : النزاع بين تركيا واليونان حول الجرف القارى لبحر ايجه، حيث يعود هذا النزاع إلى الخلاف بين البلدين حول استكشاف واستغلال الثروات الكامنة فى منطقة الجرف القارى لبحر ايجه .

هذا وتشير الدراسة إلى النزاع الحدودى البحرى بين الصومال وكينيا كنموذج لنزاعات الحدود البحرية، إذ يعود الخلاف بين البلدين إلى نزاع حول منطقة بحرية تمتلك كميات من النفط والغاز يُمكن الاستفادة منها فى تحسين الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين[٦].

ب- الأسباب السياسية:

تُعد الأسباب السياسية من الأسباب الرئيسية لحدوث النزاعات عند القيام بتعيين الحدود البحرية، فمسألة تعيين الحدود البحرية من المسائل الشائكة للغاية، حيث تتعلق بسيادة الدول ، فقد تخرج مناطق كانت تابعة لسيادة دولة ما لتدخل فى سيادة دولة أخرى مجاورة لها ، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى المساس بالمصالح الاقتصادية والحيوية للدول المعنية ، ومن أمثلة هذه النزاعات :النزاع اليمنى الاريترى حول جزر" حنيش الكبرى" و"حنيش الصغرى"، والذى فصلت فيه محكمة التحكيم على مرحلتين عام ١٩٨٩و١٩٩٩[٧].

ج- الأسباب التقنية:

تُعد مسألة تعيين الحدود البحرية مسألة فنية الى جانب طبيعتها القانونية، حيث لابد من تعيين الحدود البحرية بشكل دقيق، وذلك من خلال التفاوض بين الأطراف المعنية حول موضع هذا الخط الحدودى، الأمر الذى يستلزم الإلمام بالطبيعة الجغرافية للإقليم محل الاعتبار، مع وضع ماتم الإتفاق عليه فى قالب قانونى سواء كان فى صورة معاهدة أو بروتوكول، وبعد الإنتهاء من مرحلة تعيين الحدود البحرية، تبدأ مرحلة ترسيم الحدود، والتى تقوم بها لجان فنية متخصصة، وتكون مهمة هذه اللجان وضع ماتم الإتفاق عليه من قبل الأطراف المعنية فى سند الحدود موضع التنفيذ[٨] ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعيين الحدود البحرية لايتوقف على الإرادة المنفردة للدولة الساحلية، إذ لابد أن تضع فى اعتبارها الوضع القانونى للدول الأخرى[٩]

هذا وقد أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ إلى أنه يتحتم على الدول أن ترسم خطوط الأساس بطريقة تتماشى مع الاتجاه العام للساحل، وألا تنحرف تلك الخطوط عن الاتجاه العام للساحل انحرافاً جوهرياً، مع قيام الدولة الساحلية بالإعلان عن طريقة رسم خطوط الأساس، فقد تُعلن الدولة الساحلية عن طريقة رسم خطوط الأساس التى يبدأ منها قياس امتداداتها البحرية ، فى الوقت الذى ترى فيه دولة أخرى أن هذا الأسلوب غير منصف ، ومن ثم تنشب النزاعات بينهما مثل نزاع المصائد النرويجية بين النرويج والمملكة المتحدة عام١٩٥١[١٠].

وهكذا يتضح لنا مماسبق عرضه من معلومات أن هناك العديد من الأسباب التى تؤدى إلى نشوب نزاعات الحدود البحرية ، إلا أنه بإستقراء الواقع العملى ، نجد أن جميع نزاعات الحدود البحرية فى العصر الحديث ذات بعد اقتصادى .

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة الى عدة محاور رئيسة:

- مقدمة الدراسة

المحور الأول: منطقة القرن الأفريقى والنزاع القائم بين الصومال وكينيا.

أولاً: الخلفية التاريخية للنزاع

ثانياً: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقى

المحور الثانى: الحجج القانونية التى صاغها الطرفان بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا.

أولاً : الموقف الصومالى

ثانياً: الموقف الكينى

المحور الثالث: موقف القانون الدولى من قضية ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين الصومال وكينيا.

أولاً: تعريف تقسيم الحدود البحرية فى القانون الدولى

ثانياً:ترسيم الحدود البحرية فى ضوء أحكام وقواعد القانون الدولى

المحور الرابع : قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا.

أولاً:الوظيفة القضائية لمحكمة العدل الدولية.

ثانياً:حيثيات قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا.

المحور الخامس : التداعيات السياسية لقرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين الصومال وكينيا.

أولاً:تداعيات القرار على طرفى النزاع (الصومال – كينيا).

ثانياً:تداعيات القرار على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى.

- خاتمة الدراسة

المحور الأول:منطقة القرن الأفريقى والنزاع القائم بين الصومال وكينيا

يُعد النزاع الحدودى البحرى بين الصومال وكينيا من أقدم وأهم النزاعات فى منطقة القرن الأفريقى. إذ يعود هذا الخلاف بين البلدين إلى نزاع على سيادة منطقة بحرية تبلغ مساحتها١٠٠ألف كيلومتراً مربعاً فى المحيط الهندى، حيث تريد الصومال أن يمتد تقسيم الحدود البحرية فى الاتجاه ذاته الذى يمثل المسار الجنوبى الشرقى للحدود البرية ، بينما تريد كينيا أن يتم ترسيم الحدود بالتوازى مع خط العرض، وذلك بأن يأخذ ٤٥درجة تقريباً عند الخط الساحلى. لذا جاء هذا المحور ليركز على الخلفية التاريخية للنزاع القائم بين البلدين، مع

الإشارة إلى المنطقة محل الدراسة، وماتتمتع به من أهمية جيواستراتيجية، الأمر الذى جعل منها موضع تنافس للعديد من القوى الدولية والاقليمية.

أولاً: الخلفية التاريخية للنزاع :

قامت كلاً من إيطاليا والمملكة المتحدة فى ١٥ يوليو ١٩٢٤بإبرام معاهدة لترسيم حدود أراضى كلاً منهما فى شرق أفريقيا، ثم أُعيد ترسيم حدود الأراضى الاستعمارية للطرفين بموجب تبادل مذكرات فى يومى ١٦،٢٦ يونيو ١٩٢٥، كما قامت لجنة بريطانية إيطالية مشتركة بإلغاء هذه الحدود وإعادة ترسيمها مرةً أخرى، وذلك مابين عامى ١٩٢٥، و١٩٢٧، وفى أعقاب إنتهاء اللجنة من أعمالها، تم تضمين قراراتها فى اتفاقية موقعة فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٧،وفى عام ١٩٦٠، حصلت الصومال على استقلالها، بعد أن قسمها المستعمرون إلى ثلاثة أجزاء :الصومال البريطانى، الصومال الفرنسى ، الصومال الايطالى. نال شطرا الصومال تحت الاستعمار البريطانى والايطالى استقلالهما تباعاً فى منتصف عام ١٩٦٠، وكونوا بلداً واحداً هى جمهورية الصومال الفيدرالية، وفى عام ١٩٧٧، نال الصومال الفرنسى استقلاله لتتكون دولة جديدة اسمها جيبوتى، كما حصلت كينيا على استقلالها فى عام ١٩٦٣، وهنا بدأ الخلاف بين البلدين حول ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بينهما[١١] ، فقد قام الطرفان فى١٠ ديسمبر١٩٨٢ بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما تم التصديق عليها فى ٢مارس، و٢٤ يوليو من عام ١٩٨٩، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٤. وهنا قامت كلاً من الصومال وكينيا بتقديم مذكرات إلى لجنة حدود الجرف القارى، وذلك من أجل الحصول على توصياتها بشأن إنشاء حدود للجرف القارى لكلا الطرفين فيما وراء٢٠٠ميل بحرى، وذلك وفقاً لنص المادة ٧٦ الفقرة ٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفى عام ٢٠٠٩،قامت البلدين بتوقيع مذكرة تفاهم تقضى بإعادة ترسيم الحدود البحرية مع كينيا،إلا أن البرلمان الصومالى رفض تلك المذكرة ،حيث اعتبر أن الهدف الأساسى منها هو السيطرة على مناطق بحرية صومالية،الأمر الذى من شأنه أن يُهدد سيادة الدولة[١٢]، وفى عام٢٠١٢، قامت كينيا بالتعاقد مع العديد من الشركات منها شركة(إى أن آى) الايطالية ومنحتها حق التنقيب عن النفط والغاز فى ثمانية مناطق تقع سبعة منها فى المنطقة البحرية المتنازع عليها، وهو مااعترضت عليه الصومال، حيث تقدمت بشكوى رسمية للحكومة الايطالية لكى تنسحب هذه الشركات من المنطقة البحرية المتنازع عليها.إذ استشعرت الصومال خطورة الوضع، ورغبة كينيا فى فرض سيطرتها على منطقة النزاع[١٣] .

وهنا تقدم الصومال بشكوى رسمية ضد كينيا فى ٢٨ أغسطس٢٠١٤، وذلك لحل النزاع البحرى، وفى ١٣ يوليو ٢٠١٥، قامت الصومال بتقديم مذكرة الشكوى إلى محكمة العدل الدولية، كما تقدمت بالوثائق التى تؤكد على إمتداد حدودها البحرية فى المحيط الهندى مع كينيا

متضمنة المنطقة التجارية (EEZ) والجرف القارى الممتد ٢٠٠ ميل بحرى وذلك فى أيام ١٩-٢٣ سبتمبر ٢٠١٦[١٤]، وفى أولى هذه الجلسات، طالبت كينيا المحكمة بعدم النظر فى القضية لأن الطرفان اتفقا على حل النزاع بالطرق السلمية، حيث وقعا مذكرة التفاهم لإنهاء الخلاف بينهما إلا أن وفد الصومال أكد فى الجلسة الثانية، والتى انعقدت فى ديسمبر٢٠١٧ على أن مذكرة التفاهم تؤكد على عدم اعتراض الطرفين على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، وفى الجلسة الثالثة، ترافع الطرفان، وأكد الصومال على موقفه، وهو أن تقوم المحكمة بالفصل فى النزاع القائم، بينما أبدت كينيا استعدادها لحل النزاع خارج المحكمة، وبالطرق الدبلوماسية.

وفى سبتمبر٢٠١٨، وافقت المحكمة على طلب كينيا بتأجيل النظر فى القضية،على أن يتم النظر فى القضية فى ١٧ يوليو ٢٠١٩، وفى تلك الفترة شهدت العلاقات بين البلدين مزيداً من التوتر، حيث تبادلا الطرفان طرد السفراء فى فبراير ٢٠١٩، إلا أن هذا لم يكن هو العامل الوحيد الذى ساهم فى توتر وتعقد العلاقات بين البلدين، فالصومال ترى أن كينيا تتدخل فى شئونها الداخلية من خلال دعمها لرئيس ولاية جوبالاند، والتى لاتعترف الصومال بفوزه فى الانتخابات التى أجريت فى عام ٢٠١٩، فضلاً عن دعم كينيا للمعارضين الصوماليين المناوئين للحكومة الفيدرالية فى مقدشيو[١٥]. وبحلول التوقيت المحدد للنظر فى القضية فى ١٧ يوليو ٢٠١٩، طالبت كينيا بتأجيل النظر فى القضية إلى يونيو ٢٠٢٠، وهنا تم الإتفاق على قرار التأجيل بعد موافقة الطرفين على إرسال فرق قانونية لمناطق النزاع، ومع اقتراب التوقيت الجديد للنظر فى القضية، أعلنت الصومال فى ١٦ مايو ٢٠٢٠ رفضها تأجيل النظر فى القضية، حيث تقدمت كينيا بطلب التأجيل للمرة الثالثة بسبب تفشى فيروس كورونا.

هذا وقد أعلنت المحكمة قبولها التأجيل، مع تحديد توقيت جديد وهو١٥ مارس ٢٠٢١ للنظر فى القضية، وفى ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الصادر بِشأن النزاع الحدودى البحرى القائم بين الصومال وكينيا، والذى يؤكد على أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها فى المحيط الهندى، والبالغ مساحتها ١٠٠ ألف كيلو متر مربع[١٦].

ثانياً:الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقى:

تقع منطقة القرن الأفريقى فى شرق القارة الأفريقية غرب البحر الأحمر وخليج عدن، ويحده من الجنوب المحيط الهندى، ويطل القرن الأفريقى على الخليج العربى وخليج عدن ومضيق باب المندب،كما يربط بين المحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط، ويعتبر المدخل الوحيد لافريقيا من جهة الشرق. لذا تحتل منطقة القرن الأفريقى والتى تضم عدداً من الدول (جيبوتى ،ارتريا، اثيوبيا،كينيا،الصومال،جنوب السودان،السودان ، أوغندا) موقعاً استراتيجياً، وأهمية عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة، جعل منها موضع تنافس للعديد من القوى الدولية

والإقليمية. لذا جاءت هذه النقطة البحثية لتتناول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقى.

١-أهمية الموقع الجغرافى:

تنبع أهمية المنطقة من موقعها المتميز على الخريطة الجيوسياسية من كونها تتمتع بمنافذ بحرية فى البحر الأحمر أو خليج عدن والمحيط الهندى،الأمر الذى جعل منها أكبر منفذ تجارى على مستوى العالم يتم عن طريقه نقل النفط الخليجى إلى دول العالم، كما يسمح لها هذا الموقع بالسيطرة على البحر الأحمرعن طريق التحكم فى باب المندب.فضلاً عن إتصال المنطقة جغرافيا بمنطقة حوض النيل، ودول الشرق والوسط الأفريقى.

٢-الأهمية الاستراتيجية:

تبرز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة فى إحداث توازن واستقرار لدول المنطقة وللعالم ككل. إذ اكتسبت المنطقة هذه الأهمية من موقعها الجغرافى، حيث تتمتع بمنافذ بحرية فى البحر الأحمر أو خليج عدن والمحيط الهندى،الأمر الذى جعل منها أكبر منفذ تجارى على مستوى العالم يتم عن طريقه نقل النفط الخليجى إلى دول العالم ، فضلاً عما تتميز به هذه المنطقة من خصائص اقتصادية وسياسية وعسكرية. إذ تعد ممراً مهماً لأى تحركات عسكرية قادمة من الولايات المتحدة أو أوروبا فى إتجاه منطقة الخليج العربى، وقد بدا هذا الأمر واضحاً فى ظل عمليات القرصنة التى شهدتها المنطقة، وكذا أيضا عمليات الإعتداء على الممرات البحرية، والعنف المسلح بين القبائل، وعنف الجماعات المسلحة فى الصومال وغيرها ، وماترتب عليها من انتفاض الدول للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية والتجارية .

٣-الأهمية السياسية :

تتنافس العديد من القوى الاقليمية والدولية للسيطرة على هذه المنطقة، وذلك للإستفادة من موقعها الجغرافى المتميز، وماتتمتع به من خصائص اقتصادية وسياسية وعسكرية، فأثيوبيا تحرص على التواجد الدائم فى الصومال، فهى تمتلك أكبر قوة عسكرية، لكنها تفتقد لأية منافذ بحرية على الممرات المائية، وكذا الوضع أيضا بالنسبة لكينيا، والتى تتخذ من مكافحة الإرهاب المتمثل فى حركة الشباب الصومالية ذريعة لإخفاء أطماعها السياسية والاستراتيجية، كما تشهد المنطقة تنافس بين القوى الدولية. إذ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى صراع مع الصين لوقف نفوذها فى المنطقة، فضلاً عن ظهور لاعبين جدد مثل(تركيا، ايران) يسعون إلى فرض هيمنتهم ونفوذهم بالمنطقة[١٧] .

٤-الأهمية العسكرية :

فى إطار ماتتمتع به المنطقة من موقع جغرافى متميز، وخصائص إقتصادية وسياسية وعسكرية، وذلك بحكم إطلالتها على البحر الأحمر والمحيط الهندى، سعت العديد من القوى

الدولية مثل (فرنسا وأمريكا والصين وتركيا وغيرها) لإقامة قواعد عسكرية فى المنطقة، حيث ساعدها فى ذلك دول المنطقة الضعيفة والفقيرة نظير امتيازات تحصل عليها، أو دعم لأنظمتها السياسية .

٥-الأهمية الاقتصادية:

تُعد منطقة القرن الأفريقى من أهم الممرات البحرية على المستوى الاقليمى والدولى، وذلك لقربها من مضيق باب المندب، بشكل يتيح لها السيطرة على البحر الأحمر، فضلاً عما تمتلكه المنطقة من ثروات طبيعية كالنفط والغاز والذهب والبلاتين وغيرها. إذ تمتلك المنطقة ٢٢%من احتياطي الغاز والنفط في العالم، و٢٥% من احتياطي الذهب، و٨٠% من البلاتين(١٨).

المحور الثانى: الحجج القانونية التى صاغها الطرفان بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا

يعود الخلاف بين الصومال وكينيا إلى نزاع على سيادة منطقة بحرية تبلغ مساحتها ١٠٠ ألف كيلو متراً مربعاً فى المحيط الهندى، ويُعتقد أنها تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز والنفط ، وذلك فى ضوء ماأعلنت عنه شركات التنقيب(منها شركة "توتال" الفرنسية،وشركة "أنادركو" الأمريكية، وشركة "إنى" الايطالية)، حيث اكتشفت ثمان مواقع معدة للتنقيب عن النفط، منهم سبعة مواقع داخل المنطقة المتنازع عليها، فكلا الطرفان يسعى إلى الإستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة بالمنطقة محل النزاع، فالصومال تريد الإستفادة من الثروات الكامنة فى المنطقة لإعادة بناء اقتصاده، خاصةً بعد الحروب الأهلية التى شهدتها البلاد، والصراع مع حركة"الشباب" المرتبطة بتنظيم القاعدة.هذا بالإضافة إلى التهديد الذى تشكله أسراب الجراد على الأراضى الزراعية.أما كينيا، فتسعى للإستفادة من الموارد الموجودة فى المنطقة لتعظيم ايراداتها. لذا قام كلا الطرفين بتقديم مجموعة من الدفوع القانونية التى تدعم وجهات نظر كلاً منهما تجاه هذا النزاع(١٩) .

أولاً:الموقف الصومالى:

تريد الصومال أن يتم ترسيم حدودها البحرية بإمتداد الساحل البرى أفقياً بمحاذاة خط العرض فى الاتجاه الجنوبى الشرقى، حيث تستند الصومال إلى الأحكام الواردة فى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، والتى تُعد من أوسع الاتفاقات الدولية التى تنظم استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة فى قيعان البحار والمحيطات.هذا بالاضافة إلى ماتتضمنه الاتفاقية من أحكام تهدف الى حماية البيئة البحرية من التلوث، وتنظيم اجراءات البحث العلمى(٢٠) .

ثانياً:الموقف الكيني:

تريد كينيا أن يتم ترسيم الحدود بالتوازى مع خط العرض، وذلك بأن يأخذ ٤٥درجة تقريباً عند الخط الساحلى، وتستند فى ذلك إلى :

- مذكرة التفاهم المبرمة بين الدولتين فى عام ٢٠٠٩، والتى ترى كينيا أنه تم الاتفاق فيها على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ومن ثم يُعد لجوء الصومال إلى محكمة العدل الدولية تجاهل لكافة المعايير الدولية، وذلك مع امكانية حل النزاع ودياً.
- قضية جوبالاند: فقد صرح الرئيس الكينى فى وقت سابق على أن جوبالاند تقع ضمن إقليم "انفدى" قبل أن يقوم المستعمر الايطالى بضمها إلى الصومال بعد أن منحها له المستعمر البريطانى فى عام ١٩٢٤، ومن ثم تخضع منطقة النزاع للسيادة الكينية(٢١).

المحورالثالث:موقف القانون الدولى من قضية ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين الصومال وكينيا

تمتلك البحار العديد من الثروات الحية والمعدنية اللازمة لسد احتياجات الشعوب والحكومات، خاصةً فى ظل تزايد عدد السكان، وتوفير سبل ومصادر للعيش يأتى فى مقدمتها الغذاء. لذا أضحى تعيين الحدود البحرية أمراً هاماً وضرورياً، لتعظيم الإستفادة من الثروات الكامنة فى البحار، وللحد من نشوب العديد من النزاعات. لذا جاء التركيز على تعريف تقسيم الحدود البحرية فى القانون الدولي، مع الاشارة إلى أحكام وقواعد القانون الدولى الصادرة بشأن ترسيم الحدود البحرية.

أولاً:تعريف تقسيم الحدود البحرية فى القانون الدولى:

نظراً للأهمية الكبيرة التى اكتسبها الاقليم البحرى، ازدادت أهمية ترسيم الحدود البحرية، ومعرفة حدود الاقليم التى تمارس عليه الدولة سيادتها .

وهنا تجدر الإشارة إلى تحديد الحدود الدولية وتخطيطها، فهناك فارق بين التعبيرين. إذ يقصد بالتحديد هو تحديد خطوط الحدود فى المعاهدة، أما تخطيط الحدود، فيعنى وضع خطوط الحدود المنصوص عليها فى المعاهدة على الأرض، ووصفها بأية وسيلة بالتحكيم أو القضاء أو الاتفاق.

ويقصد بالتقسيم العادل للحدود البحرية هو تقسيم المناطق البحرية بين الدول، والتى يتم تعريفها حسب الجغرافيا البشرية،أو الجغرافيا الفيزيائية المحيطة، وذلك من أجل الإنتفاع بالحقوق الوطنية لإستغلال الثروات الحية والمعدنية الكامنة فى البحار، كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ إلى تقسيم الحدود البحرية بأنه وضع الحدود بين منطقتين بحريتين متشاطئتين، وذلك بعد إجراء العديد من المفاوضات بين الأطراف المعنية، والتى

تخضع لأنظمة القانون الدولى للبحار، وفى حال وجود نزاع ، يتم الفصل فى هذا النزاع باللجوء إلى محكمة التحكيم إذا قبل الأطراف المتنازعة ذلك، أو محكمة قانون البحار، أو محكمة العدل الدولية(٢٢) .

ثانياً:ترسيم الحدود البحرية فى ضوء أحكام وقواعد القانون الدولى:

تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ مجموعة من القواعد التى يمكن من خلالها قياس وتحديد عرض البحر الاقليمى للدولة الساحلية، حيث يبلغ أقصى إمتداد للبحر الاقليمى ١٢ ميل بحرى من خط الأساس، ولكن إذا كانت مساحة البحر الاقليمى لاتسمح لأى من الدولتين بالحصول على ١٢ ميل بحرى، نلجأ إلى قاعدة خط المنتصف، والتى بموجبها تقسم المسافة بين الدولتين بالمناصفة(٢٣).

فقد نصت المادة ٤ على " الحد الخارجى للبحر الاقليمى هو الخط الذى يكون بُعد كل نقطة عليه عن أقرب نقطة على خط الأساس مساوياً للبحر الاقليمى".

كما تنص المادة ٥على " بإستثناء الحالات التى تنص فيها هذه الإتفاقية على غير ذلك خط الأساس العادى لقياس البحر الاقليمى هو حد أدنى الجزر على إمتداد الساحل كما هو مبين على الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها رسمياً من قبل الدولة الساحلية".

هذا بالإضافة إلى ماتضمنته الإتفاقية من قواعد بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة. إذ نصت المادة ٥٧ على" لاتمتد المنطقة الإقتصادية الخالصة إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس التى يُقاس منها عرض البحر الاقليمى"، ونظراً لأن قياس المنطقة الاقتصادية الخالصة يبدأ من خطوط قياس البحر الاقليمى ، ولما كان اتساع البحر الاقليمى يبلغ ١٢ ميل بحرى كحد أقصى، فإن إمتداد المنطقة الإقتصادية الخالصة لايتجاوز ١٨٨ ميلاً بحرياً.

كما جاءت المادة ٧٤ من الإتفاقية لتنص على مجموعة من القواعد الخاصة بتعيين حدود المنطقة الإقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتجاورة وهى :"يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة عن طريق الإتفاق على أساس القانون الدولى، كما أشير اليه فى المادة ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بغية التوصل إلى حل منصف"(٢٤).

وبالتالى يمتد الحد البحرى الفاصل بين كينيا والصومال من نقطة الحدود البرية بين الصومال وكينيا حتى ٢٠٠ ميل بحرى من خط الأساس، والذى يبدأ منه قياس عرض البحر الاقليمى ، والذى يمتد أفقياً فى اتجاه الجنوب الشرقى.

المحور الرابع: قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا

تقدم الصومال بشكوى رسمية ضد كينيا فى ٢٨ أغسطس٢٠١٤، وذلك لحل النزاع البحرى، وفى ١٣ يوليو ٢٠١٥، قامت الصومال بتقديم مذكرة الشكوى إلى محكمة العدل الدولية، كما تقدمت بالوثائق التى تؤكد على امتداد حدودها البحرية فى المحيط الهندى مع كينيا متضمنة المنطقة التجارية(EEZ) والجرف القارى الممتد٢٠٠ميل بحرى وذلك فى أيام ١٩-٢٣ سبتمبر ٢٠١٦، وفى الثانى عشر من أكتوبر٢٠٢١، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الفاصل فى النزاع القائم بين الصومال وكينيا، وذلك فى ضوء الإختصاص القضائى للمحكمة، والذى يؤكد على أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها فى المحيط الهندى ، والبالغ مساحتها ١٠٠ ألف كيلو مترمربع. لذا جاءت هذه النقطة البحثية لتلقى الضوء على الوظيفة القضائية لمحكمة العدل الدولية ، مع الإشارة إلى حيثيات هذا القرار .

أولاً:الوظيفة القضائية لمحكمة العدل الدولية :

تُعد محكمة العدل الدولية الجهاز القضائى للأمم المتحدة، وللمحكمة إختصاصان :إختصاص إفتائى، وإختصاص قضائى.بالنسبة للإختصاص القضائى، تختص المحكمة فى الفصل فى المنازعات، وتُعد أحكامها الزامية لجميع أطراف النزاع متى قبلت أطراف النزاع إختصاص المحكمة بالبت فى النزاع، فقد جاء فى نص المادة (٣٦) فقرة (٢) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على :تُعرض على المحكمة النزاعات القانونية فقط التى تتعلق بتفسير معاهدة من المعاهدات، أية مسألة من مسائل القانون الدولى، تحقيق واقعة من الوقائع تكون إذا ثبتت خرقاً للالتزام الدولى، وأخيراً نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولى ومدى هذا التعويض. لذا تقوم المحكمة بالبت فى المنازعات التى قبل أطرافها باختصاص المحكمة وذلك بالطرق التالية[٢٥]:

١- من خلال إبرام اتفاقية خاصة بين الأطراف المعنية تنص على قبول اختصاص المحكمة بالبت فى النزاع.

٢-عندما تتضمن معاهدة نصاً يعطى لأحد أطرافها الحق فى عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، وذلك فى حال وجود إختلاف حول تفسير أحد نصوص المعاهدة.

٢- إعلان أطراف النزاع بشكل انفرادى قبول إختصاص المحكمة بالبت فى النزاع، وقد يتضمن هذا الإعلان تحفظات أو أن تستثنى الدول بعض أنواع النزاعات من نطاق إختصاص المحكمة.

هذا ويُعد الإختصاص القضائى قاصر على الدول فقط، فالدول هى التى لها الحق بالتقدم بطلب إلى المحكمة للبت فى النزاع، وهنا تتمتع المحكمة بالإختصاص من تاريخ قبول إختصاص المحكمة بالنظر فى هذه القضية، كما يجوز للمحكمة أن تتخذ مجموعة من الاجراءات المؤقتة لحفظ حق الأطراف حتى يفصل فى النزاع ، وذلك على نحو مانصت عليه المادة (٤١) من النظام الأساسى :

١-" للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التى يجب إتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف، وذلك متى رأت أن الظروف تقضى بذلك"

٢-"إلى أن يصدر الحكم النهائى تبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبأ التدابير التى يرى اتخاذها".

كما يجوز لإحدى الدول المشاركة التدخل إذا رأت المحكمة أن لها صفة صفة قانونية يُمكن أن تؤثر فى الحكم فى القضية، وذلك بعد تقديم طلب إلى المحكمة التى تبت فى هذا الطلب، وذلك طبقاً لنص المادة (٦٢) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية :

١-"اذا رأت إحدى الدول أن لها مصلحة ذات صفة قانونية يؤثر فيها الحكم فى القضية جاز لها أن تقدم إلى المحكمة طلباً.

٢-البت فى هذا المطلب يرجع الأمر فيه إلى المحكمة"[٢٦].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية بعد إتمام الإجراءات، تقوم بإصدار الحكم بأغلبية القضاة الحاضرين، مع ذكر الأسباب التى بُنى عليها الحكم، وأسماء القضاة الذين اشتركوا فى إصدار هذا الحكم، وذلك وفقاً لأحكام المادة (٥٦) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، كما نصت المادة (٥٧) من النظام الأساسى على أنه: إذا لم يكن حكم المحكمة صادراً بإجماع القضاة، فمن حق كل قاض اشترك فى القضاء أن يصدر بياناً يتضمن رأيه الخاص، وقد يكون هذا الرأى موافقاً أو معارضاً للحكم النهائى .

هذا وتُعد أحكام المحكمة نهائية وغير قابلة للإستئناف، حيث لايجوز إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية، إلا إذا ظهرت وقائع جديدة تُظهر الحاجة إلى ذلك،على أن يُقدم إلتماس إعادة النظر خلال ستة أشهر من تكشف الوقائع الجديدة التى تؤثر فى الحكم، ولايتم إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحكمة إلا بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم[٢٧].إذ نصت المادتين (٦٠،٥٩) من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على الأتى:

١-" لايقبل التماس إعادة النظر فى الحكم، إلا بسبب يكشف واقعة حاسمة فى الدعوى، كأن يجهلها عند صدور الحكم كلاً من المحكمة والطرف الذى يلتمس إعادة النظر، على ألا يكون جهل الطرف المذكور ناشئاً عن إهمال منه".

٢-" إجراءات إعادة النظر تفتتح بحكم من المحكمة تثبت فيه صراحةً وجود الواقعة الجديدة، وتستظهر فيه صفاتها التى تُبرز إعادة النظر، وتعلن به أن الالتماس بناءً على ذلك جائز القبول".

كما تُعد أحكام المحكمة ملزمة لكافة أطراف النزاع ، متى قبل أطراف النزاع عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، فقد نصت المادة (٩٤)من أحكام الميثاق على الأتى:

١-" يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن يلتزم بحكم المحكمة فى أية قضية يكون طرفاً فيها ".

٢-"اذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم المحكمة ، فللطرف الأخر أن يلجأ الى مجلس الأمن، ولهذا اذا رأى أية ضرورة لذلك أن يُقدم توصياته، أو أن يُصدر قراراً بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ الحكم"[٢٨].

ثانياً: حيثيات قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا:

أصدرت محكمة العدل الدولية فى ١٢أكتوبر عام ٢٠٢١ قرارها الصادر بشأن النزاع الحدودى البحرى بين الصومال وكينيا، والذى يؤكد على أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها فى المحيط الهندى، والبالغ مساحتها١٠٠ألف كيلو متر مربع. إذ أصدرت المحكمة قرارها بإجماع القضاه البالغ عددهم ١٥ قاضياً، والذى نص على الأتى:

١- تقضى المحكمة بعدم وجود حدود بحرية فاصلة بين الصومال وكينيا تتبع خط العرض الموصوف فى الفقرة ٣٥من حكم المحكمة.

٢- ترى المحكمة أن الحدود البحرية بين الصومال وكينيا فى المحيط الهندى تتبع الحدود الموازية على النحو المشار إليه فى الفقرة ٣٠، فإستخدام خط العرض الموازى هو الأسلوب الأمثل لتحقيق الإنصاف.

٣- قررت المحكمة تطبيق خط المنتصف فى البحر الإقليمى ، وذلك على النحو المشار إليه فى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لقياس حدود البحر الاقليمى إلى ١٢ ميلاً بحرى.

٤- قررت المحكمة رفض طلب جمهورية الصومال أثناء مرافعاتها الشفوية بالتعويض، كما قررت المحكمة رفض طلب الاعتراف بالتجاوزات الكينية لسيادة مياه الصومال البحرية.

"حكمت المحكمة بأغلبية عشر قضاة مقابل أربعة قضاة":

قررت المحكمة أنه من نهاية الحدود فى البحر الاقليمى عند النقطة (A) يبدأ قياس المنطقة الاقتصادية والجرف القارى مابين الصومال وكينيا، والتى تمتد الى ٢٠٠ ميل بحرى من خط الأساس، وتتبع كينيا الخط الجيوديسى بدءاً من خط أزيموت ١١٤° حتى تصل إلى الحد

٢٠٠ميل بحرى، والذى يُقاس من خطوط الأساس التى يمتد منها عرض البحر الإقليمى، حيث يُقاس عرض البحر الاقليمى لكينيا عند نقطة احداثيات 3° 4.

"حكمت المحكمة بأغلبية تسعة أصوات مقابل خمسة":

قررت المحكمة بأن تستمر الحدود البحرية من النقطة "باء" ، والتى تحدد الجرف القارى على طول نفس الخط الجيوديسى حتى تصل إلى الحدود الخارجية للجرف القارى أو المنطقة التى قد تتأثر فيها حقوق الدولة الثالثة(٢٩).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قرارات المحكمة نهائية وملزمة لكافة أطراف النزاع، ومن ثم كان يتعين على كينيا الإمتثال لقرار المحكمة، وإزاء رفض كينيا الإمتثال لقرار المحكمة، فللطرف الآخر الحق فى اللجوء إلى مجلس الأمن لإتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

المحورالخامس: التداعيات السياسية لقرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين الصومال وكينيا

فرض قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودى البحرى بين الصومال وكينيا العديد من التداعيات على طرفى النزاع خاصةً فى ظل الأوضاع السياسية التى تشهدها البلدين، والتى أفرزت أنماط مختلفة من التفاعلات الداخلية فى كلا البلدين، من شأنها أن تؤثر على أمن وإستقرار منطقة القرن الأفريقى، وهو مايمكن توضيحه على النحو التالى :

أولاً: تداعيات القرار على طرفى النزاع(الصومال – كينيا):

أ – الصومال:

يُمثل قرار محكمة العدل الدولية الصادر بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا انتصاراً ساحقاً للصومال، فقد نجحت الصومال فى إدارة النزاع دبلوماسياً، فلم ترضخ الصومال للضغوط الاقليمية والدولية لتثنيها عن اللجوء إلى القضاء الدولى ، وقامت بالتقدم بشكوى إلى المحكمة للفصل فى النزاع القائم.

وعلى المستوى السياسى، ساهم هذا النزاع فى توحيد الجبهة الداخلية، والتى وقفت صفاً واحداً للدفاع عن وحدة البلاد وسلامة أراضيها.

وعلى المستوى الاقتصادى: يحقق هذا القرار مكاسب للصومال. إذ سيمنح للصومال الحق فى الاستفادة من ثروات هذه المنطقة، وذلك من خلال توقيع عقود ومنح إمتيازات للعديد من الشركات الدولية للتنقيب عن النفط وغيره من الثروات فى المنطقة.

ب – كينيا:

رفضت كينيا الامتثال لقرارات المحكمة ، كما سعى الرئيس الكينى "كينياتا" إلى تعبئة الرأى العام ضد القرار، وذلك لتخفيف الضغط على النظام الحاكم بشأن صدور قرار المحكمة لصالح الصومال، والذى يترتب عليه قيام كينيا بفسخ كافة العقود مع الشركات الدولية، والتى

أبرمتها للتنقيب عن النفط وغيره من الثروات فى المنطقة، بشكل قد يضر بالمصالح الاقتصادية الحيوية لكينيا، فضلاً عن التعويضات التى ستطالب بها هذه الشركات(٣٠).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن قرار المحكمة جاء فى وقت حاسم، فالإنتخابات التشريعية لاتزال مستمرة فى الصومال، وكينيا تستعد لخوض الانتخابات التشريعية والرئاسية فى خلال أقل من عام. لذا حاول الرئيس الصومالى السابق محمد عبد الله فرماجو الإستفادة من قرار المحكمة الصادر لصالح الصومال للترويج لحملته الانتخابية وتدعيم موقفه أمام المعارضة. أما كينيا ، فيبدو الوضع فيها مختلف بعض الشىء، فالرئيس الكينى أوهورو كينياتا لن يستطيع الترشح للرئاسة لفترة ثالثة وفق نصوص الدستور، الأمر الذى يجعل نائب الرئيس وليام روتو فى مواجهة مع زعيم المعارضة رايلا أودينغا، والذى قد يلجأ الى استخدام قرار المحكمة فى تعزيز موقفه فى الانتخابات المقبلة(٣١).

لذا تبدو احتمالات التصعيد بين الطرفين ضئيلة. إذ يمكن تفهم الرفض الكينى لقرار محكمة العدل الدولية فى ضوء الانتخابات المقبلة، والتى تستعد كينيا لخوضها خلال الفترة القادمة ، ومن ثم يمكن تسوية النزاع وإنهاء الخلافات بين الطرفين فى ظل الضغوط الدبلوماسية التى يتعين على الاتحاد الافريقى والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى ممارستها على كينيا، وذلك بهدف حثها على الإلتزام بقرار محكمة العدل الدولية.

ثانياً: تداعيات القرار على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى:

تُعد النزاعات الحدودية البحرية من أهم النزاعات التى تشهدها المنطقة ، ومن ثم وفى ظل رفض كينيا الإمتثال لقرار المحكمة بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا ، سيترتب على ذلك العديد من التداعيات، والتى من شأنها أن تؤثر على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى. لذا جاءت هذه النقطة البحثية لتلقى الضوء على تداعيات قرار المحكمة بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى ، وذلك على النحو التالى :

أ-تداعيات قرار المحكمة على التكامل الإقليمى بالمنطقة:

فى ظل رفض كينيا الإمتثال لقرار محكمة العدل الدولية الصادر بشأن النزاع القائم بين الصومال وكينيا، قد تشهد المنطقة نزاعاً ممتداً لسنوات طويلة بين الطرفين، وذلك على غرار النزاع بين اثيوبيا وارتريا على منطقة "بادمى" منذ عام ١٩٩٨،الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى زعزعة الإستقرار فى المنطقة ، ويسمح بمزيد من التدخلات من قبل القوى الدولية، والتى تسعى للحفاظ على وجودها بالمنطقة للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، الأمر الذى من شأنه أن يُعزز من حالة التنافس، ويفاقم من معادلة الأمن بها، فقد سعت روسيا إلى إيجاد موطىء قدم لها فى المنطقة، وذلك عبر تأسيس قاعدة لوجستية لها بالسودان، وذلك لتعزيز نفوذها فى المنطقة، كما يحول دون استفادة دول المنطقة من الموقع المتميز الذى تتمتع به المنطقة على

الخريطة الجيوسياسية، والثروات الطبيعية والاقتصادية التى تمتلكها، ويحول دون تحقيق التكامل الاقليمى بالمنطقة .

فدولة مثل جيبوتى مثلاً تسعى إلى الإستفادة إقتصادياً من موقعها الاستراتيجى على باب المندب، كما تسعى دول أخرى مثل الصومال للإستفادة من الثروات الطبيعية التى تمتلكها،إلا أن مثل هذه النزاعات تحول دون الإستفادة من مثل هذه الثروات، وبالتالى تظل هذه الدول تعانى من الفقر المدقع على الرغم من الثروات الطبيعية والاقتصادية التى تمتلكها المنطقة، فضلاً عن موقعها الجغرافى المتميز، والذى تسعى دول العالم للإستفادة منه من خلال بسط نفوذها على المحيط اللإقليمى تحت ذريعة التعاون الإقتصادى ومكافحة الإرهاب(٣٢)، وبالتالى يحول دون تحقيق التكامل الإقليمى، فقد يؤدى ارتفاع المخاطر بالمنطقة إلى فشل مساعى التحالف الثلاثى بين آديس أبابا وأسمرا ومقدشيو، وبوادر التكامل الإقليمى المؤسس على مبادرة آبى أحمد للتكامل والشراكة الإقتصادية بين كل من (إثيوبيا وجيبوتى والصومال وإريتريا وكينيا)(٣٣).

ب- <u>تداعيات قرار المحكمة على جهود مكافحة الارهاب</u> :

يُعد النزاع الحدودى البحرى القائم بين الصومال وكينيا من أهم النزاعات التى تشهدها منطقة القرن الأفريقى؛ لمايترتب عليه من تداعيات تؤثر على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى،من أبرزها: عرقلة الجهود الثنائية المبذولة من البلدين لمواجهة حركة شباب المجاهدين الصومالية، والتى يتم من خلالها تهريب كميات كبيرة من الأسلحة الغير شرعية، والتى تتراوح بين البنادق العادية والآلية إلى أجهزة التفجير الى الصومال، وذلك بالتعاون مع ميليشيات عشائرية وشبكات التهريب عبر الحدود المتمركزة فى الشمال لاسيما فى "بونتلاند"وشرقى " أرض الصومال"، فقد رصد مؤشر الجريمة المنظمة العالمى نشاط جماعة الشباب، والذى أدرجه تحت لافتة أنشطة الجريمة المنظمة. إذ تُعد جماعة الشباب أهم الفاعلين الاجراميين فى نشاط الجريمة المنظمة بالصومال. لذا قد تشهد المنطقة تزايد نشاط هذه الجماعة وغيرها من شبكات التهريب العابرة للحدود، فضلاً عن تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى زعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى، ويحول دون تنفيذ المشروعات التنموية المرتقبة فى الإقليم فى الفترة المقبلة(٣٤).

ج- <u>تداعيات قرار المحكمة على قضية اللاجئين الصوماليين</u> :

فى ظل رفض كينيا الإمتثال لقرار محكمة العدل الدولية، وتصاعد حدة التوتر بين البلدين، قد تلجأ كينيا إلى إغلاق المخيمات التى تضم عدد كبير من اللاجئين الصوماليين، فهناك قرابة نصف مليون لاجىء صومالى فى المخيمات يمثلون حجر الزاوية للسياسة الاقتصادية الكينية. إذ تتلقى كينيا مزيد من المساعدات من أجل ذلك، إلا أنها فى الوقت نفسه، تستخدم كينيا هذا الملف كورقة ضغط لإبتزاز الصوماليين وإجبارهم على العودة إلى بلادهم(٣٥)، مما يؤدى إلى حدوث أزمات انسانية، مع إعطاء فرصة للتنظيمات الارهابية لإستغلال هذه الأزمة فى تجنيد

اللاجئين وضمهم لصفوفها، ومن ثم يؤدى إلى زعزعة أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقى(٣٦).

لذا يتعين على الصومال وكينيا تسوية الخلافات وتوحيد الجهود لمواجهة أية محاولات تعصف بالتطلعات لتحقيق التكامل على المستوى الاقليمى، وتحول دون الإستفادة من الثروات الاقتصادية والطبيعية بالمنطقة، كما يتعين على الإتحاد الافريقى إيجاد آلية لمعالجة ظاهرة الارهاب، وتسوية النزاعات ومحاربة الفساد فى القارة الأفريقية.

خاتمة الدراسة :

يُعد النزاع الحدودى البحرى القائم بين الصومال وكينيا من أهم النزاعات التى تشهدها منطقة القرن الأفريقى. إذ لايقتصر النزاع على الحدود فقط ، وإنما يتضمن صراع على مخزون نفطى تمتلكه المنطقة، وذلك وفق ماأشارت إليه شركات التنقيب الأوروربية، والتى منحت كينيا لبعضها حق التنقيب بشكل أثار حفيظة الصومال، ودفعها للجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل فى هذا النزاع القائم بين الطرفين، فكان قرار المحكمة الصادر فى ١٢ أكتوبر عام ٢٠٢١ بالتأكيد على أحقية الصومال فى السيادة على الجزء الأكبر من المنطقة البحرية المتنازع عليها، إلا أن كينيا رفضت الإمتثال لقرار المحكمة، الأمر الذى يُنذر بوجود تداعيات على أمن واستقرار المنطقة، فهناك أكثر من سيناريو متوقع للأزمة، ولعل أبرزها مايلى :

السيناريو الأول: قد يستمر هذا النزاع إلى فترات طويلة على غرار النزاع القائم بين اثيوبيا وارتريا على منطقة بادمى منذ عام ١٩٩٨،على الرغم من العلاقات الإقتصادية والثقافية التى تربط بين البلدين، بشكل يحول دون استفادة الطرفين من ثروات المنطقة، ويعرقل الجهود الثنائية المبذولة من الطرفين لمواجهة حركة شباب المجاهدين الصومالية، وفى حال استمرت كينيا برفض الإمتثال لقرار محكمة العدل الدولية، فقد يُقدم الصومال شكوى إلى مجلس الأمن الدولى للمطالبة بإمتثال كينيا لقرار المحكمة، وهنا قد تلجأ كينيا إلى إغلاق المخيمات داخل كينيا، والتى تضم عدد كبير من اللاجئين الصوماليين، وتجبرهم على العودة إلى بلادهم .

السيناريو الثانى: رضوخ جميع الأطراف لقرار محكمة العدل الدولية، وعودة العلاقات بينهما إلى طبيعتها، ورغم أن الواقع السياسى فى كلا البلدين لايشير إلى حدوث هذا السيناريو، إلا أن إمكانية حدوثه تظل قائمة، فقد تعمل القوى الدولية والإقليمية على تهدئة النزاع القائم بين البلدين، وذلك لحماية مصالحها الإقتصادية.

هوامش الدراسة

١- سنان عبد الله حسن الدعيس،"دور المفاوضات فى حل منازعات الحدود الدولية"،دراسة تطبيقية لتسوية النزاع الحدودى بين اليمن والسعودية ،رسالة دكتوراه فى القانون الدولى العام ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٩ ، ص ٦١-٦٢.

٢- جابر الراوى ، المنازعات الدولية ،(بغداد: دار السلام ، ١٩٨٧)، ص ٢١.

٣- حسنى موسى محمد رضوان ،" دور التحكيم والقضاء الدوليين فى تسوية منازعات الحدود البحرية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة أسيوط ، مصر ، ٢٠١٠، ص ١٤٩.

٤- عادل عبد الله حسن المسدى ،"التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية"، رسالة دكتوراه،جامعة أسيوط، مصر ، ٢٠٠٦، ص ٦٢-٦٣.

٥- حسنى موسى محمد رضوان ، المرجع السابق، ص١٥٨.

٦- سليمه موسونى ،"نزاعات الحدود البحرية : الماهية والأسباب"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية ،الجزائر ، العدد السابع ، ٢٠١٨، متاح على الرابط:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/518/4/1/93679

٧- عادل عبد الله حسن المسدى ، المرجع السابق ، ص ٨٩-٩٠.

٨- حسنى موسى محمد رضوان ، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

٩- أحمد أبو الوفا،"القانون الدولى الجديد للبحار فى ضوء أحكام المحاكم الدولية والوطنية وسلوك الدول واتفاقية ١٩٨٢، الطبعة الأولى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٨-١٩٨٩)، ص ١٤٢.

١٠- سليمه موسونى ، المرجع السابق.

١١-هايدى خالد،"كيف سيؤثر قرار محكمة لاهاي في النزاع البحري بين الصومال وكينيا؟"، المركز المصرى للدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم الوطنية ،١٣ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط:
- https://nvdeg.org.

١٢-عبد القادركاوير،"الحدود الكينية الصومالية :حلول معلقة"، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، العدد(٣) يونيو ٢٠٢٠،متاح على الرابط:
https://kfcris.com/pdf/955ea8b4ba800986e2f772d963e52e4d5ee07a020ef38pdf
انظر أيضاً:
-Elias Meron, " UN Court Decision a Fresh Test for Kenya-Somalia Ties", International crisis Group, 15-10-2021, Available at: https://www.crisisgroup.org

١٣-ابراهيم عبد القادرمحمد ،"أزمة الحدود البحرية بين الصومال وكينيا(الواقع والسيناريوهات المحتملة)"، مركز الكتاب للبحوث والدراسات ، يونيو ٢٠١٩،متاح على الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/3374866

١٤- العدل الدولية تحكم لصالح الصومال فى نزاع حدودى مع كينيا،جريدة الشرق الأوسط،١٤ أكتوبر ٢٠٢١، متاح على الرابط:https://aawsat.com/home/article/3244416 -
انظر أيضاً:

- Ioannides Nicholas A& Yiallourides Constantinos," A Commentary on the Dispute Concerning the Maritime Delimitation in the Indian Ocean (Somalia v Kenya)", 22-10-2021, Available at: https://www.ejiltalk.org/

١٥- أحمد عسكر،" كيف يبدو مستقبل العلاقات الصومالية – الكينية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،٩-١١-٢٠٢٢، متاح على الرابط :

https://acpss.ahram.org.eg/News/17311.aspx

١٦-حمدى عبد الرحمن ،"اقترابات آمنة:مآلات النزاع البحرى بين كينيا والصومال"، قراءات أفريقية افريقية،١٧-١٠-٢٠٢١،متاح على الرابط: https://www.qiraatafrican.com/home/new ١٧-

رأفت صلاح الدين،"الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الأفريقى"،مجلة البيان ، العدد (٣٧٨)، متاح على الرابط:- https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6399.

١٨- مهاري تادلي مارو،" قارة افريقيا : رؤية استشرافية للأزمات والحلول"، مجلةآراء، مركز الخليج للدراسات،عدد(١٦٢)،يونيو ٢٠٢١، متاح على الرابط:

https://araa.sa/templates/smartone/home/assets/StudiesFiles/derasat-162.pdf

١٩-كيف سيؤثر قرار محكمة لاهاى فى النزاع البحرى بين الصومال وكينيا، جريدة الشرق،١٣ أكتوبر ٢٠١٠،متاح على الرابط:

-https://asharq.com/ar/5KV0QdOSWq5m17XNeqdvu6

20- Schofield Clive, Bekker Pieter& van de Poll Robert," The World Court Fixes the Somalia-Kenya Maritime Boundary: Technical Considerations and Legal Consequences", American society of international law, volume 25, 8-12-2021, Available at: https://www.asil.org/insights/volume/25/issue/25

٢١- ابراهيم عبد القادر محمد ، أزمة الحدود البحرية بين الصومال وكينيا(الواقع والسيناريوهات المحتملة)" مرجع سبق ذكره.

انظر أيضاً:

- Martinon C.A. Mumma," KENYA-SOMALIA Maritime territorial dispute: Why SOMALIA took KENYA to the Interational Court of Justice, advantages, Limitations and existing modes of peaceful settlement?", 21-7-2021, Available at: https://profiles.uonbi.ac.ke/sites/default/files/conniem/files/1.

٢٢-كريم محمد رجب الصباغ، " التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعى فى منطقة شرق المتوسط"، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة دمياط، العدد الثالث، يناير ٢٠٢١،متاح على الرابط:mhdl.journals.ekb.eg

٢٣- محمد شوقى عبد العال، "مقدمة لدراسة القانون الدولى العام"،القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٨،ص ٢٤٠-٢٤١.

٢٤- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢

https://www.un.org/201epts./los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf.

٢٥-حموم جعفر،"دور محكمة العدل الدولية فى تطوير قواعد القانون الدولى الجنائى"،رسالة ماجستير،جامعة سعد

دحلب:كلية الحقوق،٢٠٠٥)،ص٧.

٢٦- النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية:

-https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/statute-of-the-international-court-of-justice.

٢٧-حسن نافعه،"دراسات فى التنظيم العالمى من الحلف المقدس الى الأمم المتحدة"،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٩٤)،ص١٠٦:١٠٧.

انظر أيضا:

-Nagendra singh,'The role &record of the international court of justice", (Netherlands: Martinus Nijhoff puplishers,1999),pp15:17.

٢٨- ميثاق الأمم المتحدة :

-https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

29- MARITIME DELIMITATION IN THE INDIAN OCEAN (SOMALIA v. KENYA), 21 October2021, Available at:

https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/161/161-20211012-JUD-01-00-EN.pdf

٣٠- على شيخ يوسف ،"الخلاف البحري بين الصومال وكينيا: آليات تنفيذ قرار المحكمة الدولية وتداعياته"، مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، الصومال، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط : https://somaliacenter.com

٣١-هايدى خالد،"كيف سيؤثر قرار محكمة لاهاي في النزاع البحري بين الصومال وكينيا"،المركز المصرى للدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم الوطنية ،١٣-١١-٢٠٢١، متاح على الرابط:

https://nvdeg.org

٣٢- رأفت صلاح الدين،"الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الأفريقى، مرجع سبق ذكره.

٣٣- فاروق حسين أبو ضيف،"تداعيات الصراعات الحدودية فى القرن الافريقى وتأثيرها على حالة الاستقرار"، دراسات افريقية ،المركز العراقى الافريقى للدراسات الاستراتيجية ،١٧ يونيو ٢٠٢٠، متاح على الرابط :http://www.ciaes.net

٣٤- محمد عبد الكريم أحمد،"الارهاب فى افريقيا ٢٠٢٢: رؤى فى تفكيك الأزمة"، قراءات افريقية ،٢١-٢-٢٠٢٢، متاح على الرابط:

https://www.qiraatafrican.com/home/new

انظر أيضاً:

- محمد عبد الكريم،"الحدود المتآكلة :الجريمة المنظمة وأزمة بناء الدولة فى القرن الأفريقى"، مركز الانذار المبكر،٩-٢-٢٠٢٢، متاح على الرابط:https://ewc-center.com

٣٥- هايدى خالد ،"كيف سيؤثر قرار محكمة لاهاى فى النزاع البحرى بين الصومال وكينيا"، مرجع سبق ذكره.

٣٦- أسماء عادل،"تطورات جذرية :الأزمة الدبلوماسية بين الصومال وكينيا "،المركز المصرى للفكروالدراسات الاستراتيجية،٣ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط :

https://ecss.com.eg/1299